الأولى
PHOTO NET عدد ١٦٦ -٢٧ تشرين الأول ٢٠١٢

في لقاء اعلامي عبر اثير صوت لبنان مع الاعلامية ريتا شمعون

نكد: نسعى لتأمين الطاقة وتوزيعها ٢٤/٢٤

تحدث المدير العام لكهرباء زحلة آسعد نكد عبر اثير صوت لبنان عن وضع الكهرباء في المدينة وقضائها وقال:"إن عدد المشتركين ضمن نطاق استثمار الشركة يزيد اليوم على ٥٠٠٠٠ مشترك موزعين على مساحة جغرافية تبلغ نحو ٣٠٠ كيلومتر مربع يشكل القطاع السكني نحو ٩٠٪ من المجموع، ومجمل نسبة الخسارة ٥٪". ولفت "الى أن نسبة تحصيل الفواتير تتجاوز لدى كهرباء زحلة ٩٩٪ في مناطق متعددة الاطياف السياسية والمذهبية، مما يشكل تحديا وانجازا في آن"، موضحا "أنه في سنة ٢٠٠٣ حصلت شركة كهرباء زحلة الوحيدة ضمن اطار عملها في لبنان على شهادة لتوزيع الطاقة الكهربائية".

وقال:"إن الشركة تسعى الى ادخال احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا بمجال توزيع الطاقة، وذلك بامكاناتها وقدراتها المادية والفنية الذاتية. وان كهرباء زحلة تؤمن خدمة صيانة لتصليح الأعطال، وتلبية طلبات المشتركين على مدار الساعة في أصعب الظروف الطبيعية والأمنية".

وعن الوضع الحالي للكهرباء في زحلة أوضح نكد، "أن كهرباء لبنان ليست قادرة على ضمان تغذية ٢٤ ساعة على مدار السنة، فضلا ان ساعات التقنين وصلت الى حد قياسي نحو ١٨ ساعة في اليوم، بمعدل قطع ما بين ٨ و ١٠ ساعات يوميا خلال الشهر، الأمر الذي أدى إلى أعباء اضافية على شركة زحلة من جهة تدني كمية مبيع الطاقة بمقابل تكلفة توزيع وصيانة مرتفعة، وأدى بالتالي الى انعكاسات سلبية على المواطن والاقتصاد".

وقال:"من المستحيل أن تواكب كهرباء لبنان نمو الطلب واستمرار الوضع على حاله يوصلنا الى مزيد من العتمة، الى ذلك مسألة العجز في الانتاج والمقدر ب١٤٠٠ ميغاوات في حين أن القدرة المطلوبة هي بحدود ٣٠٠٠ ميغاوات، مما يعني أن هناك عجزا ما يقارب ١٦٠٠ ميغاوات".

واشار الى "إن الحل، هو بإقامة معمل للانتاج الكهربائي يعمل على H.F.O والغاز الطبيعي (عند توفره في لبنان) والتي سيكون لشركة زحلة مسؤولية تمويل، تصميم، بناء وضمان التشغيل وصيانة جميع معدات المعمل"، لافتا "الى أن اختيار محطة التوليد بقدرة ٦٠ إلى ٧٠ ميغاوات تعمل على H.F.O هو الخيار الأنسب والأنجح أمام الحلول الأخرى، التي يمكن أن تكون مكملة مثل طاقتي الهواء والشمس".

وأوضح أن "هذا حل قانوني يقوم على أساس تشريعي يتمثل بدفتر شروط الامتياز وقانون تنظيم قطاع الكهرباء، ويتماشى مع التوجه العام للدولة في أن الحل النهائي يكمن في إنتاج الطاقة محليا وبفائض لمواجهة الطلب المتزايد. وهو غير مكلف للدولة، لأن الشركة ستتحمل كامل أعباء وتكاليف المشروع ومخاطر إنشائه في الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان والمنطقة عموما"، لافتا الى وجود حل عاجل لأن الدراسات الفنية التي وضعتها الشركة واتصالاتها بمصانع إنتاج المولدات الضخمة في الخارج تؤكد أن المعمل يكون جاهزا للعمل في فترة لا تتجاوز ١٨ شهرا، بالإضافة الى كونه حلا يحقق استقلال إنتاج الكهرباء في البقاع الأوسط بمعزل عن مشكلات المعامل الأخرى وخطوط النقل التابعة لكهرباء لبنان".

وعن المطلوب من الدولة تأمينه، قال نكد:"إستنادا إلى دفتر شروط الامتياز وإلى الاتفاق المشروط مع الدولة عام ١٩٦٩ بضرورة تأمين الكهرباء على خطوط الشركة بشكل فعال ومتواصل على مدار الساعة، وإلى المادة ٢١ من قانون تنظيم الكهرباء، يحق لكهرباء زحلة إنشاء معمل لتوليد الطاقة وتعديل سعر المبيع وفق احكام دفتر الشروط".

وختم:"فبإنشاء هذا المعمل يحل مشكلة مزمنة وتأمين تغذية كهربائية ٢٤/٢٤ في المنطقة التي تغطيها الشركة على كامل القدرة المكتتب بها بتيار مستقر وبتكلفة أقل بنحو ٣٠٪ مما يدفعه المواطن، إضافة الى حل مشكلات التلوث والأعطال في التجهيزات المنزلية الناتجة عن سوء التغذية من المولدات الخاصة".